4,095 طلبا خلال الأشهر التسعة الأولى من 2026

وزيرة الإسكان: 23,632 طلبا منذ تدشين برامج التمويلات الإسكانية الجديدة

أكثر من 80% من المستفيدين من التمويلات كانوا على قوائم انتظار الخدمات التقليدية

أكدت آمنة بنت أحمد الرميحي، وزيرة الإسكان والتخطيط العمراني، أن إجمالي الطلبات التمويلية المتسلمة منذ تدشين برامج التمويلات الإسكانية في أغسطس 2022 وحتى نهاية الربع الثالث من عام 2026 بلغ 23,632 طلباً، من بينها 4,095 طلباً خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي، مشيرةً إلى أن أكثر من 80% من المستفيدين من التمويلات الإسكانية الفورية كانوا مدرجين على قوائم انتظار الخدمات الإسكانية التقليدية، وأن هذه البرامج تتيح خيارات إضافية للمواطنين تتناسب مع قدراتهم المالية وتسهم في تقليص فترات الانتظار.

وأشارت الوزيرة الرميحي إلى أن تمويل «تسهيل عقاري» يتصدر الخيارات التمويلية الأكثر إقبالاً منذ تدشين البرامج، مع تنامي الإقبال على تمويل «تسهيل+»، بتسلم أكثر من 1800 طلب للاستفادة منه منذ تدشينه، فيما تشهد الخيارات الأخرى، ومنها «تسهيل البيت العود» و«تسهيل تعاون» و«تسهيل+» و«مزايا الفئة


○ وزيرة الإسكان.

المستحدثة»، إقبالاً متنامياً من المواطنين.

وبينت وزيرة الإسكان والتخطيط العمراني أن تمويل «تسهيل+»، الذي أطلق في عام 2025، يمثل إضافة نوعية لبرامج التمويل، إذ يوفر تمويلاً يصل إلى 91 ألف دينار بحريني وفق مسارات خطة السداد المعتمدة، بما يتيح للمواطنين خيارات أوسع لشراء الوحدات والشقق السكنية أو شراء القسائم السكنية وبنائها. وأضافت أن برنامج «طموح» أسهم في تعزيز الإقبال على الشقق السكنية، من خلال توفير تمويل تكميلي للمستفيدين من التمويلات الإسكانية لشراء الشقق بعد مرور عشر سنوات فأكثر على استفادتهم من التمويل الأساسي، بما يمكّنهم من الانتقال إلى مسكن آخر يتناسب مع تطور احتياجات أسرهم.



وأشادت بتعاون الشركاء في البنوك التجارية وشركات التطوير العقاري في دعم برامج التمويلات الإسكانية، ما أسهم في توسيع نطاق الخيارات التمويلية والسكنية وتيسير الإجراءات. ونوّهت كذلك بدور منصة «بيتي» العقارية، المستشار العقاري الرقمي لمملكة البحرين، التي تتيح للمواطنين استعراض المشاريع والوحدات السكنية المتاحة، والبحث عن الخيارات المناسبة، والاستفادة من الخدمات الإلكترونية المرتبطة بالتمويل والحجز. كما أكدت أن التوسع في التمويلات الإسكانية يتكامل مع جهود الوزارة لزيادة المخزون العقاري من خلال برنامج حقوق تطوير الأراضي الحكومية، وتشجيع القطاع الخاص على تطوير مشاريع سكنية في مختلف محافظات المملكة بأسعار تتناسب مع قيم التمويلات المتاحة.

واختتمت الوزيرة بتأكيد أن الوزارة تواصل تطوير البرامج التمويلية من حيث تنوع الأغراض التمويلية وقيمة التمويلات، إلى جانب تبسيط الإجراءات وتعزيز الخدمات الإلكترونية، بما يمنح المواطن مرونة أكبر في اختيار نوع المسكن وموقعه ومساحته وفق احتياجات أسرته وقدراته التمويلية.

الزيادة المتوقعة في سعر الفائدة وتأثيراتها في دول الخليج


○ بقلم: عدنان أحمد يوسف.

تواجه دول الخليج العربي احتمال ارتفاع جديد في كلفة التمويل، مع تصاعد توقعات رفع الفائدة الأمريكية في اجتماع الاحتياطي الفيدرالي المقرر يومي 8 و9 ديسمبر. فبعد بيانات الوظائف الصادرة في 6 نوفمبر، بلغت احتمالات زيادة الفائدة ربع نقطة مئوية نحو 80% في تسعير العقود الآجلة. وهذه توقعات سوقية قابلة للتغير، لكنها تستدعي استعداداً مبكراً، خصوصاً لدى الاقتصادات التي تتزامن فيها احتياجات الاستثمار والتوسع مع ارتفاع أعباء الاقتراض.

وتستند هذه التوقعات إلى استمرار قوة الاقتصاد الأمريكي وضغوط الأسعار. فقد أضاف الاقتصاد 165 ألف وظيفة في أكتوبر، وانخفضت البطالة إلى 4.1%. وفي سبتمبر، بلغ التضخم السنوي 3.7%، وارتفعت الأسعار شهرياً 0.6%، بينما سجل التضخم المستبعد منه الغذاء والطاقة 2.6% سنوياً. ومع اختلاف هذا المؤشر عن مقياس التضخم المفضل للفيدرالي، فإن البيانات توضح صعوبة اعتبار ضغوط الأسعار قد انحسرت بصورة مستقرة.

وكان الفيدرالي قد أبقى الفائدة في أكتوبر ضمن نطاق 3.75–4%، بأغلبية عشرة أصوات مقابل صوتين فضّلا زيادتها ربع نقطة. وإذا تحققت الزيادة المتوقعة في ديسمبر، يرتفع النطاق إلى 4–4.25%. ومع ذلك، ستظل بيانات الأسعار والنشاط المقبلة مؤثرة في القرار؛ ولذلك ينبغي بناء الاستعدادات الخليجية على سيناريوهات، تشمل التثبيت، والزيادة المحدودة، واستمرار التشدد خلال 2027.

وينتقل الأثر إلى دول الخليج العربي عبر ارتباط معظم العملات بالدولار، مع خصوصية الكويت المرتبطة بسلة عملات. وتختلف أدوات الفائدة وأسعارها بين الدول؛ ففي البحرين ثبتت فائدة الإيداع لليلة واحدة عند 4.50%، وفي الإمارات بلغ سعر الأساس 3.90%، بينما استقرت فائدة الإقراض القطرية عند 4.60%. وهذه أسعار لأدوات مختلفة، ولا تمثل تكلفة القرض النهائي على الشركات والأفراد، لكنها تؤثر في اتجاهها.

وأول التأثيرات زيادة خدمة الديون ذات العائد المتغير والتمويل الجديد. فارتفاع الكلفة ربع نقطة على رصيد تمويل قدره مليون دينار يعني، حسابياً، نحو 2500 دينار إضافية سنوياً، إذا انتقلت الزيادة كاملة وظل الرصيد ثابتاً. وعلى اقتراض بمليار دينار تبلغ الزيادة 2.5 مليون سنوياً بالشروط نفسها. أما الالتزامات ثابتة العائد، فيظهر الأثر عند الاستحقاق وإعادة التمويل.

وتتفاوت القدرة على التحمل بين القطاعات. فالمؤسسات الصغيرة والمقاولون والمطورون أصحاب التدفقات المتذبذبة أكثر حساسية، خصوصاً عند تأخر تحصيل المستحقات. وقد يؤجل ارتفاع التمويل توسعات وتوظيفاً ومشتريات للأسر. وفي المقابل، يستفيد المودعون من تحسن العوائد، وقد تستفيد بعض المصارف من إعادة تسعير الأصول، لكن المكاسب تتوقف على تكلفة الودائع وجودة الائتمان.

ومن ثم، تبدأ التدابير المطلوبة بإدارة السيولة بكفاءة، وتوفير تمويل مصرفي مقابل ضمانات مناسبة عند الحاجة، مع استمرار التقييم الدقيق للمخاطر. وينبغي توجيه ضمانات التمويل والدعم إلى المؤسسات القابلة للاستمرار والإنتاج والتوظيف، وفق معايير معلنة ومراجعة دورية. كما يمثل تسريع سداد مستحقات الموردين والمقاولين وسيلة مباشرة لتقليل حاجتهم إلى الاقتراض.

وعلى المصارف والشركات اختبار قدرتها على تحمل زيادة ربع نقطة ونصف نقطة، ومراجعة آجال الديون وتركيز الاستحقاقات. ويمكن دراسة تثبيت تكلفة جزء من التمويل حيث يكون ذلك مجدياً، مع توضيح تكلفة الخيارات للعملاء. ويجب أن ترتبط إعادة الجدولة بقدرة واقعية على السداد، وأن تتاح مبكراً قبل تحول ضغط السيولة إلى تعثر.

أما الحكومات، فتحتاج إلى موازنة الاقتراض مع آجال الإنفاق والعوائد المتوقعة للمشروعات، وتحسين كفاءة المصروفات المتكررة. وتبقى الأولوية الخليجية حماية الاستقرار النقدي، مع تخفيف انتقال التشدد المالي إلى الأنشطة المنتجة. فالاستعداد لديسمبر يبدأ بقرارات السيولة والتمويل والتحصيل اليوم، وببناء قدرة المؤسسات على الاستمرار والاستثمار إذا طال أمد الفائدة المرتفعة.

بنفت تطلق خدمة «رواتب العمالة» عبر تطبيق «بنفت بي» لتسهيل سداد أجور العمالة المنزلية


○ شفق الكوهجي.

أعلنت شركة بنفت، الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية وخدمات المعاملات المالية الإلكترونية في مملكة البحرين، إطلاق خدمة «رواتب العمالة» عبر تطبيق «بنفت بي»، والتي تتيح لأصحاب العمل سداد أجور العمالة المنزلية إلكترونيًا باستخدام خدمة «فوري للرواتب»، بما يوفر وسيلة دفع سهلة وموثوقة تغني عن التعاملات النقدية التقليدية.

وتتيح الخدمة لأصحاب العمل إدارة مدفوعات الرواتب الشهرية وإنجازها مباشرة عبر التطبيق، بما يسهم في تبسيط الإجراءات المرتبطة بسداد الأجور، ويوفر مزيدًا من المرونة والسهولة في الوفاء بهذه الالتزامات الدورية. وتأتي هذه الخطوة ضمن جهود الشركة لتقديم حلول مالية مبتكرة تتناسب مع مختلف احتياجات الأفراد والأسر، وتواكب التحول المتنامي نحو استخدام وسائل الدفع الإلكترونية في المملكة.

وبهذه المناسبة، صرحت شفق الكوهجي، المدير العام المساعد لخدمات الدفع في شركة بنفت، قائلة: «نؤمن في بنفت بأن تطوير الخدمات المالية الرقمية يجب أن يستند إلى فهم دقيق لاحتياجات الأفراد وطبيعة تعاملاتهم اليومية، وتقديم حلول تجعل إدارة التزاماتهم المالية أكثر سهولة وكفاءة. ويمثل إطلاق خدمة رواتب العمالة إضافة مهمة إلى الخدمات المتاحة عبر تطبيق بنفت بي، تعكس اهتمامنا بتوفير خيارات دفع تلائم مختلف شرائح المجتمع، وتمنح المستخدمين تجربة مالية تتسم بالبساطة والمرونة.»

وتأتي هذه الخطوة امتدادًا لاستراتيجية بنفت في تطوير تطبيق «بنفت بي» وإثراء خدماته بحلول مالية رقمية تواكب احتياجات المستخدمين وتطلعاتهم، وتتيح لهم إنجاز مجموعة متنامية من معاملاتهم عبر منصة موحدة تتسم بسهولة الاستخدام وكفاءة الأداء، بما يختصر الوقت والجهد ويوفر تجربة أكثر سلاسة ومرونة في إدارة التزاماتهم المالية اليومية.

البحرين ضمن المراكز الأربعة الأولى عربيا في مؤشر تطوير السفر والسياحة 2026



كتبت: نوال عباس

حلَّت مملكةُ البحرين ضمن المراكز الأربعة الأولى عربيًا في مؤشر تطوير السفر والسياحة لعام 2026، مسجلة 4.11 درجة، لتأتي في المركز الرابع عربيًا، بعد الإمارات العربية المتحدة التي تصدرت الترتيب العربي بدرجة 4.56، جاءت بعدها السعودية في المركز الثاني بـ4.45 درجة، أما في المركز الثالث فكانت قطر بـ4.23 درجة، وفقا لمؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي.

وجاءت سلطنة عمان في المركز الخامس عربيا بدرجة 3.98، تلتها مصر بـ3.97 درجة، ثم المغرب بـ3.84 درجة، والأردن بـ3.80 درجة، وتونس بـ3.62 درجة، فيما حلت الكويت في المركز العاشر بـ3.53 درجة، والجزائر في المركز الحادي عشر بـ3.52 درجة.

وعلى المستوى العالمي، تصدرت اليابان مؤشر تطوير السفر والسياحة بدرجة 5.27، تلتها الولايات المتحدة الأمريكية بـ5.23 درجة، ثم إسبانيا بـ5.22 درجة، وأستراليا بـ5.18 درجة، وفرنسا بـ5.17 درجة.

وجاءت ألمانيا في المركز السادس عالميا بدرجة 5.09، تلتها المملكة المتحدة بـ5.08 درجات، ثم الصين بـ5.00 درجات، وسويسرا بـ4.97 درجة، وإيطاليا في المركز العاشر بـ4.93 درجة.

ويعتمد المؤشر على 102 معيار موزعين على 17 ركيزة، لتقييم أداء الدول في مجالات متعددة مرتبطة بتطوير قطاع السفر والسياحة، تشمل السياسات السياحية، وبيئة الأعمال، والسلامة والأمن، والبنية التحتية، والموارد الطبيعية والثقافية، والاستدامة، إلى جانب الاستعداد التقني.

وتقاس درجات المؤشر على مقياس يبدأ من درجة واحدة ويصل إلى 7 درجات، بما يعكس مستوى تطور البيئة الداعمة لنمو قطاع السفر والسياحة وتعزيز تنافسية الوجهات السياحية عالميًا.

«بحرين مارينا» تعيد إحياء «النادي البحري» كإحدى علاماتها التجارية

أعلنت شركة بحرين مارينا للتطوير إطلاق العلامة التجارية لناديها البحري تحت اسم «النادي البحري» Ma-rina Club في خطوة تعكس رؤية الشركة لتقديم وجهة بحرية واجتماعية متكاملة، تستلهم علاقة البحرين العريقة بالبحر وتواكب تطلعات عشاق الحياة البحرية وأفراد العائلة.

ويأتي إطلاق العلامة الجديدة ضمن المرحلة الأولى من مشروع بحرين مارينا، الواقع على الواجهة البحرية للعاصمة المنامة، حيث يُعد النادي أحد مكونات المشروع التي تجمع بين المرافق البحرية والرياضية والترفيهية والخدمات الاجتماعية في موقع واحد.

ويعيد الاسم إحياء «النادي البحري» الأصلي، الذي شكّل على مدى سنوات طويلة معلمًا من معالم الحياة الاجتماعية والبحرية على الواجهة البحرية للمنامة، وارتبط بعلاقة المملكة العريقة بالبحر.

ويضم النادي مجموعة من المرافق تشمل صالة رياضية ومطاعم فاخرة وصالات اجتماعية ومسابح ومناطق للاسترخاء إلى جانب شاطئ خاص ومساحات للأنشطة الشاطئية، بما يوفر للأعضاء وعائلاتهم خيارات متنوعة للاستمتاع بأوقاتهم على الواجهة البحرية.

وتقع المارينا في قلب النادي، وتضم 167 مرسى لليخوت والقوارب بأطوال تصل إلى 50 مترًا، إضافة إلى 42 موقفًا للدراجات المائية «جيت سكي»، تدعمها مرافق وخدمات تهدف إلى توفير تجربة آمنة وسلسة وفعّالة لملاك القوارب وعشاق الأنشطة البحرية.


○ رياض يوسف ساتر.

وبهذه المناسبة، قال رياض يوسف ساتر، رئيس مجلس إدارة شركة بحرين مارينا للتطوير: «يحمل إطلاق العلامة التجارية لـ«النادي البحري» أهمية خاصة بالنسبة إلينا، فهو يمثل خطوة جديدة في إحياء موقع يرتبط بذاكرة أهل البحرين وعلاقتهم الوثيقة بالبحر. وقد حرصنا على أن يعكس النادي هذه المكانة، وأن يقدم في الوقت نفسه تجربة عصرية تلبي تطلعات الأعضاء وعائلاتهم».


○ غاغان سوري.

ومن جانبه، قال غاغان سوري، الرئيس التنفيذي لشركة بحرين مارينا للتطوير: «سيتم الافتتاح على مراحل، على أن تكون المارينا أول ما سيتم افتتاحه، بما يتيح لملاك القوارب الاستفادة من مراسيهم فيما نستكمل العمل على مرافق النادي المحيطة بها».

وأضاف: «ستُطرح العضوية ضمن فئات متنوعة، تشمل فئة مخصصة لأصحاب المراسي. وخلال الفترة التي تسبق الافتتاح، تتمثل أولويتنا في ضمان الجاهزية التشغيلية، وسنعلن موعد افتتاح كل مرفق فور جاهزيته. كما سيوفر النادي فرصًا مستدامة للكفاءات البحرينية في مجالات العمليات البحرية والضيافة والترفيه، بما يتماشى مع أهداف المملكة في إطار رؤية البحرين الاقتصادية 2030».

وكانت الشركة قد أعلنت وصول نسبة الإنجاز في المرحلة الأولى من المشروع إلى 97%، مع استكمال مكوناتها الرئيسية وافتتاحها بصورة مرحلية، على أن يُحدد موعد افتتاح كل مكوّن من هذا الصرح الكبير بحسب جاهزيته الإنشائية والتشغيلية.



ويتكون مشروع بحرين مارينا، إلى جانب النادي البحري والمرسى، من مبنى سكني بنظام التملك الحر تحت اسم «بحرين مارينا ريزيدنس» إضافة الى «مارينا ووك» الذي يحتضن مساحات تجارية داخلية وخارجية ومجموعة من المطاعم والمقاهي المطلة على الواجهة البحرية، ليقدم وجهة تجمع بين السكن والتسوق والترفيه والتجارب البحرية في قلب العاصمة.